

وقد أجاز إعمال «لا» عمل «ليس» في غير النكرات الإمام أبو الفتح بن جنى المتوفى ببغداد سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة هجرية، ووافقه على ذلك أبو السعادات بن الشجرى المتوفى ببغداد أيضاً سنة اثنتين وأربعين وخمسمائة هجرية. وقال ابن عقيل - وهو معاصر لابن هشام - في شرحه على ألفية ابن مالك: وزعم بعضهم أنها قد تعمل في المعرفة وأنشد للنابغة البيت السابق وقبله بيتاً آخر، ثم قال: واختلف كلام المصنف في هذا البيت فمرة قال: إنه مؤول ومرة قال: إن القياس عليه سائغ.

والتأويل عزاه الشيخ الخضرى في حاشيته إلى التصريح، والذي في التصريح، هو قول الشيخ خالد، وأما قول النابغة:

لا أنا باغياً سواها

ولا في حبها متراخيا

وقول المتنبي:

\* فلا الحمد مكسوباً ولا المال باقياً \*

فمن النوادر.

فإن قلت كيف جعلته نادراً وفي مثل سيبويه ما زيد ذاهباً، ولا أخوه قاعداً؟ قلت: لا عمل للابل هي زائدة والاسمان تابعان لمعمولى «ما».

ومن عجب أن عبارة الشيخ الخضرى بنصها على قول ابن عقيل «مؤول» هي:

أى بأن أما نائب فاعل لمحذوف أى: لا أرى باغياً من رأى البصرية لفاغياً حال فلما حذف الفعل برز الضمير، أو أن ذلك الفعل خبره أى: لا أنا أرى... إلى آخره، ثم ذكر مثل سيبويه السابق، وخرجه وكتب.. انتهى. التصريح، فهل ما ذكره الشيخ الخضرى يوائم ما كتبه الشيخ خالد؟ اللهم لا.

وأعجب من تأويل الخضرى ما استدرك به الزرقانى على الشيخ خالد حيث قال: «الأحسن أن يقول: وأما قول النابغة على ما هو ظاهر منه إذ هو محتمل